Forensic Justice And Socio-Legal Research Journal
LEXFORENSICA
Vol. 1, No. 1, pp. 24-33 | 2024
CFORSJ Journal

تزوير الكتابة وأحكامها في القانون الإسلامي والمحاكم الشرعية الماليزية: تحليل قانوني ودراسة الحالات

DOCUMENT FORGERY AND ITS REGULATIONS IN ISLAMIC LAW AND MALAYSIAN SYARIAH COURTS: LEGAL ANALYSIS AND CASE STUDY

[i,ii]*Mohamad Aniq Aiman Alias, [i,ii]Wan Abdul Fattah Wan Ismail, [i,ii]Ahmad Syukran Baharuddin, [i,ii]Hasnizam Hashim, [i,ii]Lukman Abdul Mutalib & [i,ii]Zulfaqar Mamat

[i] Faculty of Syariah and Law, Universiti Sains Islam Malaysia (USIM), 71800, Nilai, Negeri Sembilan, Malaysia
[ii] Centre of Research for Fiqh Forensics and Judiciary (CFORSJ), Faculty of Syariah and Law, Universiti Sains Islam Malaysia, Bandar Baru Nilai, 71800, Nilai, Negeri Sembilan, Malaysia

*(Corresponding author) e-mail: aniqalias@usim.edu.my

Article history:
Submission date: 12 June 2024
Received in revised form: 15 June 2024
Acceptance date: 3 July 2024
Available online: 5 July 2024

Keywords:
Document forgery, evidence, Islamic law, Malaysian Syariah court

Funding:
The research work was funded by the USIM research grant titled "Model E-Kitabah (Modernisasi Pendokumentasian Elektronik sebagai Keterangan) dalam Pembuktian ke Arah Penyelesaian Kes-Kes Jenayah Syarie di Malaysia", grant code: PPPI/USIM/FSU/USIM/112823.

Competing interest:
The author(s) have declared that no competing interests exist.

Cite as:
Alias, M. A. A., Wan Ismail, W. A. F., Baharuddin, A. S., Hashim, H., Abdul Mutalib, L., & Mamat, Z. (2024). Tazwir al-kitābah wa aḥkāmuhā fī al-qānūn al-islāmī wa al-maḥākim al-Sharʿiyyah al-Mālīziyyah: Taḥlīl qānūnī wa dirāsat al-ḥālāt: Document forgery and its regulations in Islamic law and Malaysian Syariah courts: Legal analysis and case study. *LexForensica: Forensic Justice And Socio-Legal Research Journal*, *1*(1), 24-33. https://doi.org/10.33102/rvy7aq86

© The authors (2024). This is an Open Access article distributed under the terms of the Creative Commons Attribution (CC BY NC) (http://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/), which permits non-commercial re-use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original work is properly cited. For commercial re-use, please contact usimpress@usim.edu.my.

ABSTRACT

Recently, the use of documents has significantly increased among the general public and the national government. This is attributed to the robustness of documents, which serve as evidence in various daily matters such as administrative affairs, transactions, marriage, debts, and more. Their effectiveness as evidence has made them the preferred choice over other forms of proof. However, challenges arise when presenting documentary evidence, including the risk of forgery and ensuring the authenticity of documents submitted as evidence in court proceedings. This study focuses on the issue of document forgery by elucidating the definition of document forgery and its stance in Islam, the legal rulings regarding document forgery under the jurisdiction of the Malaysian Syariah Court, and the reported cases in the Malaysian Syariah Court concerning the crime of document forgery. The researcher adopted a qualitative approach to achieve the study's objectives. The findings indicate that document forgery is one of the challenges when presenting documentary evidence in court. Under the jurisdiction of the Syariah Court, there are no specific provisions for the crime of forgery in general; instead, it is treated as contempt of court. Furthermore, based on the analysis of cases involving document forgery, the penalties imposed by the court are minimal and ineffective for the accused. Therefore, the Malaysian Syariah Court needs to examine the practices of civil law attorneys when dealing with cases related to document forgery and analyze the rulings under which they are adjudicated. This will enable Syariah attorneys to better handle such cases in the future.

ملخص البحث

مؤخراً، ازداد استخدام الكتابة على نطاق واسع من قبل العامة والحكومة الوطنية. يُعزى ذلك إلى متانة الكتابة التي تعمل كأدلة في مختلف الشؤون اليومية مثل الأمور الإدارية والمعاملات والزواج والديون وغيرها. فعاليتها كأدلة جعلتها الخيار المفضل على غيرها من أشكال الإثبات. ومع ذلك، تظهر تحديات عند تقديم الأدلة الكتابة تتضمن خطر التزوير وضمان صحة الكتابة المقدمة كأدلة في إجراءات المحكمة. في هذه الدراسة، سيركز الباحث على مسألة تزوير الكتابة من خلال توضيح تعريف تزوير الكتابة وموقعه في الإسلام، والأحكام القانونية بشأن تزوير الكتابة تحت مظلة محكمة الشريعة الماليزية، والحالات المبلغ عنها في محكمة الشريعة الماليزية بشأن جريمة تزوير الكتابة. اعتمد الباحث منهجاً نوعياً لتحقيق أهداف الدراسة. تشير النتائج إلى أن تزوير الكتابة يشكل أحد التحديات عند تقديم الأدلة الكتابية في المحكمة. تحت اختصاص محكمة الشريعة، لا توجد أحكام محددة لجريمة التزوير بشكل عام؛ بدلاً من ذلك، يُعامل كإزدراء للمحكمة. علاوة على ذلك، بناءً على تحليل الحالات التي تشمل تزوير الكتابة، تكون الأحكام التي تفرضها المحكمة ضئيلة وغير فعالة بالنسبة للمتهمين. لذا، تحتاج محكمة الشريعة الماليزية إلى فحص ممارسات محامي القانون المدني عند التعامل مع القضايا المتعلقة بتزوير الكتابة وتحليل الأحكام الموضحة بموجبها. سيمكن ذلك محامي الشريعة من التعامل بشكل أفضل مع هذه الحالات في المستقبل.

الكلمات المفتاحية: *تزوير الكتابة، الأدلة، القانون الإسلامي، محكمة الشريعة الماليزية.*

المقدمة

الكتابة هي شكل شائع من أشكال الأدلة التي تُستخدم بشكل متكرر في كل من محكمة الشريعة الماليزية والمحكمة المدنية الماليزية (Alias, 2023). تؤدي خصائصها إلى اختيارها كطريقة الإثبات الأساسية على طرق أخرى مثل الإقرار والشهادة والقسم (Saifuddin et al., 2019). في المجتمع المعاصر، تُستخدم الكتابة على نطاق واسع كأدلة في مختلف الشؤون اليومية بما في ذلك المعاملات والزيجات. ينبع هذا الاستخدام الواسع من فعاليتها في خدمتها كأدلة في مجموعة متنوعة من السياقات، مما يؤدي إلى تفضيلها على طرق الإثبات الأخرى (Yahya et al., 2017).

ومع ذلك، فإن الأدلة المستمدة من الكتابة عرضة للتزوير والاحتيال، حيث قد يزور بعض الأفراد الكتابة لتحقيق مكاسب شخصية (Alias et al., 2021; Wan Ismail et al., 2021). وكما لاحظ Yahya et al., (2017)، يشكل التزوير تحديًا كبيرًا عند استخدام الكتابة كأدلة في المحكمة. قد يشكل تزوير الكتابة أيضًا جريمة جنائية عندما يكون هناك نية وآلية لارتكاب الاحتيال تتضمن الوثيقة المقدمة (Abdul Hadi & Paino, 2016).

إضافة إلى ذلك، فإن الحاجة إلى إطار قانوني قوي لمعالجة حالات تزوير الكتابة في المحاكم الشرعية أمر بالغ الأهمية. في دراسة أجراها، ذُكر أن القانون الشرعي يجب أن يعزز بأحكام خاصة تشمل حالات التزوير لضمان نزاهة العملية القضائية. كما تؤكد هذه الدراسة على أهمية التعاون بين السلطات القانونية المدنية والشرعية لتحسين آليات الكشف عن تزوير الكتابة ومنعه. من خلال تعزيز هذه الإجراءات، يأمل في تقليل حالات تزوير الكتابة وزيادة ثقة الجمهور في النظام القضائي الشرعي (Alias, 2024).

ومع ذلك، لم يتم مناقشة العديد من الدراسات حول الجريمة الجنائية لتزوير الكتابة تحت محكمة الشريعة الماليزية. تسعى هذه الدراسة إلى معالجة هذه الفجوة من خلال إجراء تحليل قانوني للجريمة الجنائية لتزوير الكتابة ضمن محكمة الشريعة الماليزية. ونتيجة لذلك، سيعرف الباحث تزوير الكتابة وموقعه في الإسلام، ويحلل الأحكام القانونية المتعلقة بتزوير الكتابة تحت محكمة الشريعة الماليزية، ويدرس الحالات المبلغ عنها المتعلقة بالجريمة الجنائية لتزوير الكتابة ضمن محكمة الشريعة الماليزية.

مراجعة الأدبيات

تناولت العديد من الدراسات السابقة الكتابة بما في ذلك مفهوم الكتابة كطريقة للإثبات، وقبوليتها في محكمة الشريعة، وبعض التحديات التي تواجهها عند تقديم هذا النوع من الأدلة. ومع ذلك، لم تُجرَ أي دراسة محددة لمناقشة موقف جريمة تزوير الكتابة في محكمة الشريعة الماليزية.

بشكل عام، يأتي مصطلح "الكتابة" من الكلمة العربية "كتابة"، المشتقة من "كتب"، "كتبان"، و"كتبان"، كلها تعني "الكتابة" (al-Zuhaily, 1994). قدم بعض الفقهاء مثل Ibn 'Abidin (1995) وal-Zuhailiy (1994) تعريفات للوثيقة. وفقاً Ibn 'Abidin (1995)، الكتابة هي ملاحظة مكتوبة على ورقة أو أرض أو جدار يمكن فهمها إذا تم قراءتها. بينما عرّف al-Zuhailiy (1994) الكتابة بأنها أي شيء يمكن توصيله بالكلمات باستخدام حروف محددة إذا كان واضحًا ومفهومًا. كما يُحدد تعريف الكتابة في المادة 3 من قانون أدلة محكمة الشريعة (الأقاليم الفيدرالية) لعام 1997 [قانون 561] الذي ينص:

> "الكتابة" تعني أي مسألة معبر عنها أو وصفها أو بأي شكل ممثلة على أي مادة أو شيء أو مقالة بما في ذلك أي مسألة متضمنة في قرص أو شريط أو فيلم أو مسار صوتي أو أي جهاز آخر من خلال–

(أ) الحروف والأرقام والعلامات والرموز والإشارات والعلامات أو أي أشكال أخرى للتعبير أو الوصف أو التمثيل بأي شكل من الأشكال؛

(ب) أي تسجيل مرئي (سواء كان لصور ثابتة أو متحركة)؛

(ج) أي تسجيل صوتي أو أي تسجيل إلكتروني أو مغناطيسي أو ميكانيكي أو أي تسجيل آخر بأي شكل من الأشكال وكيفما تم إنشاؤه أو أي أصوات أو نبضات إلكترونية أو أي بيانات أخرى بأي شكل من الأشكال؛

(د) تسجيل أو نقل عن بُعد لأي مسألة بأي من الوسائل المذكورة في الفقرة (أ) أو (ب) أو (ج) أو بأكثر من وسيلة من الوسائل المذكورة في الفقرات (أ) و(ب) و(ج) و(د) المقصود استخدامها أو التي قد تُستخدم لغرض التعبير عن تلك المسألة، وصفها أو تمثيلها بأي شكل من الأشكال.

في دراسة Urus & Azhar (2018)، ناقش المؤلفون كيف يمكن للوثائق أن تعمل كأدلة في إجراءات المحكمة. يمكن أن تكون الكتابة المسجلة حاسمة في إدانة أو دحض قضية معروضة في المحكمة. وهذا مثال في قضية *Halijah Abdul Rahman v. Zambree Baharom* [2009] 1 CLJ (SYA) 402، حيث نقل الزوج إعلان الطلاق إلى زوجته عبر خدمة الرسائل القصيرة .(SMS) في هذه الحالة، اعترفت المحكمة بـ SMS كدليل وثائقي يوضح حل الرابطة الزوجية. بالإضافة إلى ذلك، أبرز Wan Ismail et al., (2021b) العديد من التحديات التي تواجهها عند تقديم الأدلة الكتابية. من بين هذه التحديات هشاشة الكتابة للتلاعب مما يؤدي إلى تلفيق الأدلة. يلجأ بعض الأفراد إلى تزوير الكتابة لتحقيق مكاسب شخصية (Alias, 2023; & Al-Mubarak, 2005).

التالي في المقال بعنوان *"Systematic Literature Review on the Concept of Document Falsification According to Islamic Syariah Law"*، استخدم Alias et al., (2021b) نهج مراجعة الأدبيات المنهجية لتحليل مفهوم تزوير الكتابة ضمن الشريعة الإسلامية. وفقًا لنتائج هذه الدراسة، يشكل تزوير الكتابة عقبة كبيرة أمام قبول الكتابة كأدلة في إجراءات المحكمة. ونتيجة لذلك، يعتبر إجراء دراسة شاملة حول تزوير الكتابة بموجب القانون الإسلامي أمرًا حيويًا لتوجيه المحامين الشرعيين. ومع ذلك، لم يتطرق المؤلف إلى تفاصيل الجريمة الجنائية لتزوير الكتابة في محكمة الشريعة الماليزية.

استنادًا إلى الدراسات السابقة، لم يتم إجراء مناقشة محددة بشأن الجريمة الجنائية لتزوير الكتابة في محكمة الشريعة الماليزية. بدلاً من ذلك، ركزت الأبحاث السابقة بشكل أساسي على الكتابة كطريقة للإثبات، وقبوليتها في إجراءات محكمة الشريعة، والتحديات التي تواجهها عند تقديم هذه الأشكال من الأدلة. في هذه الدراسة، يهدف الباحث إلى سد هذه الفجوة من خلال توضيح موقف جريمة تزوير الكتابة في محكمة الشريعة الماليزية.

المنهجية

اعتمد الباحث نهجاً نوعياً في هذه الدراسة من خلال تحليل الكتابة. وفقاً Fischer (2006)، يعتبر تحليل الكتابة إجراءً منهجياً لمراجعة أو تقييم الكتابة المطبوعة والإلكترونية. ومثل طرق التحليل الأخرى، يشمل تحليل الكتابة النوعي تفحص البيانات وتفسيرها لاستخلاص المعنى، واكتساب الفهم، وتطوير المعرفة التجريبية (Chanda, 2022). يمكن إجراء تحليل الكتابة على الكتابة الفعلية أو الإلكترونية (Bowen, 2009). لهذه الدراسة، استعان الباحث بمصدرين رئيسيين: البيانات الأولية والثانوية. تضمنت البيانات الأولية الإشارات إلى القرآن الكريم، الحديث، قانون أدلة محكمة الشريعة (الأقاليم الفيدرالية) 1997 [قانون 561]، قانون الإجراءات المدنية لمحكمة الشريعة (الأقاليم الفيدرالية) 1998 [قانون 585]، وقانون الأسرة الإسلامية (الأقاليم الفيدرالية) 1984 [قانون 303]، بينما تضمنت البيانات الثانوية الكتب، المقالات، الرسائل، المجلات، الأوراق العمل، والكتابة ذات الصلة. تم تحليل البيانات المجمعة باستخدام طرق تحليل المحتوى لفهم واستخراج المعلومات الأساسية والقيمة من نص الوثيقة وتقديمها في شكل مواضيع فرعية Leavy, (2017).

النقاش والنتائج

تعريف تزوير الكتابة وموقعه في الإسلام

يشكل تزوير الكتابة تحدياً كبيراً عند استخدام الكتابة كأدلة في إجراءات المحكمة. على الرغم من الحفاظ على الأدلة الكتابية بشكلها الأصلي، فإنها لا تزال عرضة لعناصر التزوير التي قد تفيد في النهاية الطرف الخطأ وتضر الطرف الصحيح (Alias, 2024; Wan Ismail et al., 2021). التزوير، وهو مصطلح عربي للتزييف، يعني أفعال الخداع. وهو مشتق من كلمة زور، والتي تعني الانحراف عن الحقيقة في الكلمات أو الأفعال. يُذكر مصطلح التزوير صراحة في في سورة الحج الآية 30: ﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَٰتِ ٱللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ ۗ وَأُحِلَّتْ لَكُمُ ٱلْأَنْعَٰمُ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ۖ فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ وَٱجْتَنِبُوا۟ قَوْلَ ٱلزُّورِ﴾.

هذه الآية تظهر أن الكذب، مثل الأكاذيب واستخدام الكلمات الزائفة، يعتبر شكلاً من أشكال الشرك تجاه الله سبحانه وتعالى ويصنف كذنب كبير (Ibn Kathir, 2003). يعرّف بعض العلماء التزوير بأنه عملية تغيير شيء ليبدو أصيلًا بهدف إخفاء الحقيقة وتقديم الباطل كحقيقة (Al-Ṭabarī, 2008). يُعرّف التزوير في كتاب الموسوعة الفقهية (1984) بأنه عمل يُخفي الحقيقة، مثل تقديم شهود زور أو انتحال الأعمال المكتوبة بقصد الخداع للإثبات. علاوة على ذلك، يعتبر تزوير الكتابة جريمة جنائية عندما يكون هناك نية لارتكاب الاحتيال. يتضمن تزوير الكتابة تدمير أو تعديل أو تشويه أو تزوير أي وثيقة أصلية (Abdul Hadi & Paino, 2016). وبالتالي، الأفعال التي تؤدي إلى الاحتيال، مثل الشهادة الزور وتزوير التوقيعات، تشكل أيضًا تزويرًا للوثائق.

وفقًا Mahmoud Hasan (2010)، فإن فعل تزوير الكتابة هو فعل طغيان لأنه يظلم الطرف الحق بتفضيل الطرف الخادع. يحتوي القرآن الكريم على آيات تحذر من عقاب الذين يكذبون، بما في ذلك تزوير الكتابة. يقول الله سبحانه وتعالى في سورة الزمر الآية 60: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ ۚ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِلْمُتَكَبِّرِينَ﴾. علاوة على ذلك، سيدعو هذا الفعل بشكل غير مباشر إلى غضب الله سبحانه وتعالى. في الحديث التالي، يؤكد النبي محمد صلى الله عليه وسلم على ذلك: «أَلا أُنَبِّئُكُمْ بِأَكْبَرِ الكَبائِرِ؟ ثلاثاً، قالوا: بَلَى يا رَسولَ اللَّهِ، قَالَ: الإِشْرَاكُ بِالله، وعُقُوقُ الوالِدَيْنِ، ألا وقَوْلُ الزُّورِ».

في الختام، بناءً على المفهوم والتعريف للتزوير المناقش أعلاه، من الواضح أن تزوير الكتابة يتضمن تغيير المعنى الأصلي للوثيقة لخداع الآخرين وإلحاق الضرر بهم. علاوة على ذلك، تظهر أحكام القرآن الكريم والحديث المذكور أعلاه أن تزوير الكتابة من بين الأعمال التي تدعو إلى غضب الله سبحانه وتعالى.

الأحكام القانونية لتزوير الكتابة تحت محكمة الشريعة الماليزية

في هذا القسم، سيناقش الباحث الأحكام المتعلقة بجريمة تزوير الكتابة تحت اختصاص محكمة الشريعة الماليزية. وفقًا للفقه الإسلامي، تُصنّف عقوبة تزوير الكتابة تحت فئة التعزير. التعزير مخصص للجرائم التي لا يُحدد لها عقاب محدد. بدلاً من ذلك، تكون العقوبة حسب تقدير القاضي وقد تشمل السجن، الجلد، الطرد من المدرسة، العرض العام للمجرم، وخدمة المجتمع (Alias, 2022). يُعرّف Al-Māwardī (1985) التعزير بأنه طريقة لتثقيف المخالفين الذين يرتكبون جرائم ليست من جرائم الحدود. تختلف شدة التعزير حسب الظروف والمخالف نفسه.

هذا يوضح أنه لا توجد أحكام محددة وفقًا للفقه لجريمة تزوير الكتابة؛ بدلاً من ذلك، تُمنح السلطة كاملة للقاضي لفرض عقوبة مناسبة على المخالف. الفقهاء مثل الإمام أبو حنيفة، الإمام الشافعي، الإمام أحمد بن حنبل، والإمام مالك لديهم وجهات نظر مختلفة حول العقوبة المفروضة على المذنبين بتزوير الكتابة. ومع ذلك، يتفقون بالإجماع على أن جريمة تزوير الكتابة تقع تحت التعزير والعقوبة حسب تقدير القاضي (Wan Ismail, 2020).

تحت اختصاص محكمة الشريعة الماليزية، لا توجد أحكام محددة لجريمة تزوير الكتابة؛ بدلاً من ذلك، تُصنّف الجريمة فقط كإزدراء للمحكمة. بالنسبة لهذه الجرائم، يُشار إلى المادة 229(1) من قانون الإجراءات المدنية لمحكمة الشريعة (الأقاليم الفيدرالية) 1998 [قانون 585] والتي تنص:

المادة 229 (1). إزدراء المحكمة. إشعار لإظهار السبب

(1) تمتلك المحكمة الاختصاص لبدء الإجراءات ضد أي شخص بتهمة إزدراء المحكمة وقد تصدر في هذه الإجراءات أمرًا بالحبس لمدة لا تزيد عن ستة أشهر أو قد تفرض غرامة لا تزيد عن ألفي رينجيت.

وفقًا للأحكام المذكورة أعلاه، لا توجد أحكام محددة لجريمة التزوير تحت الاختصاص الشرعي؛ بدلاً من ذلك، تُصنّف فقط كإزدراء للمحكمة. ومع ذلك، بعد التحليل القانوني لهذه الجريمة، توجد أحكام محددة في قانون الأسرة الإسلامية يتعلق بتزوير الكتابة في قضايا الزواج كما هو موضح في المادة 38 من قانون الأسرة الإسلامية (الأقاليم الفيدرالية) 1984 [قانون 303].

المادة 38. الإعلان أو البيان الكاذب لتسهيل الزواج.

" أي شخص يقوم بشكل متعمد بتقديم إعلان أو بيان كاذب بهدف تسهيل الزواج بموجب هذا القانون يرتكب جريمة ويعاقب بغرامة لا تزيد عن ألف رينجيت أو بالسجن لمدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بكليهما" .

ونتيجة لذلك، سيتم مقاضاة أي شخص مذنب بتزوير الكتابة في قضايا الزواج بموجب هذه المادة. على الرغم من وجود حكم في قانون الأسرة الإسلامية لجريمة تزوير الكتابة في قضايا الزواج، مثل تقديم أدلة أو إعلانات كاذبة للحصول على إذن للزواج، فإن العقوبة لا تزال حسب تقدير القاضي الشرعي. يمكن ملاحظة ذلك في بعض الحالات التي أُبلغ عنها في محاكم الشريعة مثل قضية *Kholed bin Dinyati v. Melaka Chief Syarie Prosecutor* (2009) 29 JH 2 و*Syarie Prosecutor v. Badiuzzaman b. Abdul Rajak* (Syariah Criminal Case No: 14003-149-0015-2010)، والتي سيتم مناقشتها في القسم التالي.

حالات تزوير الكتابة المبلغ عنها في محكمة الشريعة الماليزية

في هذه الدراسة، اكتشف الباحثون عدة حالات دراسية متعلقة بجرائم تزوير الكتابة في محكمة الشريعة الماليزية. من بينها قضية:

i. *Kholed bin Dinyati v. Melaka Chief Syarie Prosecutor* (2009) 29 JH 2

ii. *Syarie Prosecutor v. Badiuzzaman b. Abdul Rajak* (Syariah Criminal Case No: 14003-149-0015-2010)

في قضية *Kholed bin Dinyati v. Melaka Chief Syarie Prosecutor* (2009) 29 JH 2، وُجهت إلى المتهم تهمة الإدلاء بإعلان كاذب للحصول على شهادة زواج باستخدام بطاقة هوية شخص آخر. من أجل هذا الغرض، خدع المتهم عروسه المستقبلية ووالديها والإمام والطبيب للحصول على شهادة زواج وشهادة خلو من فيروس نقص المناعة البشرية .(HIV) نتيجةً لذلك، قدم مدعي قسم الشؤون الدينية بولاية ملاكا تهمة ضد المتهم بموجب المادة 38 من قانون الأسرة الإسلامية (ولاية ملاكا) لعام 2002. تفرض المادة 38 غرامة قصوى قدرها ألفي رنجت وعقوبة سجن لمدة ستة أشهر وعقوبة سجن لمدة 20 يومًا إذا لم تُدفع الغرامة. ومع ذلك، تقدم المتهم باستئناف ضد قرار القاضي المحاكم وقررت المحكمة فرض غرامة فقط، مع إلغاء عقوبة السجن للمتهم. جادلت المحكمة الشرعية بأن هذه كانت أول جريمة يرتكبها المتهم مما أدى إلى إلغاء عقوبة السجن بسبب عدم وجود سجل جنائي لدى المتهم.

على الرغم من ذلك، كانت العقوبة التي فرضتها المحكمة الشرعية بناءً على تقدير القاضي الشرعي حيث ألغت المحكمة عقوبة السجن للمتهم لأنها كانت جريمته الأولى ولم يكن لديه سجل جنائي. ومع ذلك، كانت العقوبة التي فرضتها المحكمة في هذه القضية ضئيلة على الرغم من ارتكاب المتهم جريمة خطيرة بخداع عدة أشخاص بما في ذلك عروسه المستقبلية ووالديها والأئمة والأطباء. نظرًا لأن معظم المجتمعات الآن قادرة على دفع الغرامات، فإن الغرامات المفروضة لا تزال غير فعالة في تثقيف المجتمع (Ahmad Zakhi, 2015). لذلك، يعتقد الباحث أن الوقت قد حان لإعادة النظر في الأحكام تحت اختصاص محكمة الشريعة، خاصة تلك المتعلقة بالعقوبات لمثل هذه الجرائم مثل المادة 38 من قانون الأسرة الإسلامية لضمان فعاليتها وصلتها بالوضع الراهن.

التالي، في قضية المدعي الشرعي ضد بديع الزمان ب. عبد الراجك (*Syarie Prosecutor v. Badiuzzaman b. Abdul Rajak* (Syariah Criminal Case No: 14003-149-0015-2010))، وُجد أن المتهم مذنب بالاعتراف كذبًا للحصول على زواج. أدت أفعال المتهم إلى إصدار بيان وشهادة عزوبة على الرغم من أن لدى المتهم زوجة بالفعل. نتيجةً لذلك، وُجد المتهم مذنبًا بموجب المادة 38 بالقراءة مع المواد 17 (إصدار إذن بالزواج) و 23 (إصدار تعدد الزوجات). كذب المتهم على ضابط الزواج والطلاق والإحالة الذي وافق على زواجه.

الخلاصة

في الختام، تُعد الكتابة من بين أكثر أشكال الأدلة استخدامًا سواء في المحكمة المدنية أو محكمة الشريعة. تلعب دورًا حاسمًا كأدوات إثبات في إجراءات المحكمة، مما يساعد في إدانة أو نفي الادعاءات. ومع ذلك، فإن هذه الأدلة ليست محصنة ضد التزوير والاحتيال الذي يرتكبه أفراد غير أخلاقيين يمارسون هذه الأعمال الخادعة. "التزوير" هو مصطلح عربي يدل على التزوير، ووفقًا للقانون الإسلامي، يُعتبر تزوير الكتابة من بين أشد الأعمال سوءًا، ويندرج ضمن فئة الكبائر. علاوة على ذلك، قام الباحثون بتحليل الأحكام المتعلقة بجريمة تزوير الكتابة تحت اختصاص محكمة الشريعة الماليزية. تكشف الدراسة أنه لا توجد أحكام محددة لجريمة التزوير بشكل عام تحت الاختصاص الشرعي؛ بدلاً من ذلك، تُصنف حصريًا كإزدراء للمحكمة. بالإضافة إلى ذلك، قام الباحثون بفحص الحالات المتعلقة بتزوير الكتابة التي تم الإبلاغ عنها في محكمة الشريعة الماليزية. استنادًا إلى تحليل هذه الحالات، كانت العقوبات التي فرضتها المحكمة ضئيلة وغير فعالة للمتهمين. لذلك، يُأمل أن يتم إجراء المزيد من الدراسات المتعلقة بإنشاء إرشادات أو إجراءات للتعامل مع قضايا تزوير الكتابة في محكمة الشريعة الماليزية. سيكون ذلك بمثابة دليل قيم لضباط الشريعة للتعامل بشكل أفضل مع مثل هذه الحالات في المستقبل.

References

Al-Qur'an.

Abdul Hadi, K. A., & Paino, H. (2016). Legal perspectives towards forgery, fraud and falsification of documents: Recent development. *Malaysian Accounting Review, 15*(2), 93-109.

Alias, M. (2023). Forensic science and its application in documentary evidence in Malaysian Syariah courts. *Kanun: Jurnal Undang-Undang Malaysia, 36*(1), 107-120.

Alias, M. A. A. (2022). *The falsification of documents in marriage cases under the civil and Syariah courts in Malaysia: An appraisal analysis* (Master's dissertation). Universiti Sains Islam Malaysia, Nilai, Negeri Sembilan.

Alias, M. A. A. (2023). Pemalsuan dokumen dan kedudukannya dalam perundangan Syariah di Malaysia: Document falsification and its position in Shariah law in Malaysia. *Journal of Management and Muamalah, 13*(1), 31-43. https://doi.org/10.53840/jmm.v13i1.142

Alias, M. A. A., Wan Ismail, W. A. F., Baharuddin, A. S., & Abdul Mutalib, L. (2021a). An overview on the falsification of document according to fiqh and legal perspectives. *Proceedings of the 8th International Conference on Management and Muamalah*, Faculty of Management and Muamalah, Kolej Universiti Islam Selangor, 238-247.

Alias, M. A. A., Wan Ismail, W. A. F., Baharuddin, A. S., & Mutalib, L. A. (2021b). Systematic literature review on the concept of document falsification according to Islamic Syariah law. *International Seminar on Islam and Science (SAIS)*. Negeri Sembilan: Universiti Sains Islam Malaysia, 729-738.

Al-Mausu'ah al-Fiqhiyyah. (1998). *Wizarah al-awqaf wa al-syu'un al-Islamiyyah*. Kuwait: Isdar Wizarah al-Auqaf wa al-Syu'un al-Islamiyyah.

Al-Mawardi. (1985). *Al-Ahkam al-sultaniyyah wa al-wilayah al-diniyyah*. Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah.

Al-Mubarak, Z. G. (2005). *Al-Khibrah al-fanniyyah fii ithbat al-tazwiir fii al-mustanadat al-khatiyyah fannan wa qanunan*. Amman: Dar al-Thaqafah.

Al-Tabari. (2008). *Al-Ta'aqud ibra al-internet dirasah muqaranah*. Mesir: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah.

Al-Zuhaily. (1994). *Wasa'il al-Ithbat fi al-Syari'ah al-Islamiyyah wa al-mu'amalat al-Madaniyyah wa al-ahwal al-Syakhsiyyah*. Riyadh: Maktabah al-Mu;ayyad.

Bowen, G. A. (2009). Document analysis as a qualitative research method. *Qualitative Research Journal, 9*(2), 27-40.

Fischer, C. (2006). *Research methods for psychologists: Introduction through empirical studies*. USA: Elsevier Inc.

Halijah Abdul Rahman v. Zambree Baharom [2009] 1 CLJ (SYA) 402.

Ibn 'Abidin. (1995). *Hasyiah radd al-mukhtar 'ala al-dur al-mukhtarn syarh tanwir al-absar*. Beirut: Dar al-Fikr.

Ibn Kathir. (2003). *Tafsir Ibnu Katsir* (Vol. 5). Indonesia: Pustaka Imam asy-Syafi'i.

Islamic Family Law (Federal Territories) Act 1984 [Act 303].

Kholed bin Dinyati v Melaka Chief Syarie Prosecutor (2009) 29 JH 2.

Leavy, P. (2017). *Research design: Quantitative, qualitative, mixed methods, arts-based, and community-based participatory research approaches*. New York: The Guilford Press.

Mahmoud Hasan, S. B. (2010). *Ahkam Jara'im al-Tazwir fi Fiqh al-Islami*. Nablus: Universiti al-Najah.

Saifuddin, S., Markom, R., & Muhamad, M. M. (2019). Kaedah pembuktian dalam undang-undang keterangan mahkamah Syariah dan mahkamah sivil di Malaysia: Suatu kajian perbandingan. *KANUN: Jurnal Undang-Undang Malaysia, 31*(1), 1-34.

Syariah Court Civil Procedure (Federal Territories) Act 1998 [Act 585].

Syariah Court Evidence (Federal Territories) Act 1997 [Act 561].

Syarie Prosecutor v Badiuzzaman b. Abdul Rajak (Syariah Criminal Case No: 14003-149-0015-2010).

Urus, N. S. T., & Azhar, A. (2018). The application of fatwa in court decision making. *International Journal of Law, Government and Communication, 3*(9), 83-94.

Wan Ismail, W. A. F. (2020). *Keterangan dokumentar menurut fiqh dan undang-undang keterangan Islam di Malaysia*. Kuala Lumpur: Dewan Bahasa dan Pustaka.

Wan Ismail, W. A. F., Baharuddin, A. S., Abdul Mutalib, L., & Alias, M. A. A. (2021a). An appraisal of digital documents as evidence in Islamic law. *Academic Journal of Interdisciplinary Studies, 10*(3), 198-205. https://doi.org/10.36941/ajis-2021-0076

Wan Ismail, W. A. F., Baharuddin, A. S., Mutalib, L. A., & Alias, M. A. A. (2021b). A systematic analysis on the admissibility of digital documents as evidence in Malaysian Syariah courts. *Pertanika Journal of Social Science and Humanities, 29*(3), 1981-1996.

Wan Ismail, W. A. F., Baharuddin, A. S., Mutalib, L., & Alias, M. A. A. (2020). The admissibility of digital document according to Syariah law: A preliminary analysis. *International Seminar on Syariah and Law (INSLA)*, 3(1), 471-480.

Yahya, A., Azam, A., & Hassan, A. (2017). Keterangan dokumen dalam bentuk digital di mahkamah Syariah: Analisis berkaitan definisi serta kebolehterimaannya di sisi prinsip Syariah di Malaysia. *UKM Journal Article Repository, 1*, 1-12.